العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق من وجهه نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني"

إعداد الباحثان:

أحمد ناصر المواجدة

طالب دكتوراه

جامعة مؤتة – كلية العلوم الاجتماعية – قسم علم الاجتماع

ولاء عبدالفتاح الصرايرة

أستاذ مشارك

جامعة مؤتة – كلية العلوم الاجتماعية – قسم علم الاجتماع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس معرفة دور مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية والطلاق في المجتمع الأردني، والتعرف على مستوى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق ، والتعرف على المعوقات التي تواجه دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية والطلاق في المجتمع الأردني.

استخدمت الدراسة لتحقيق أهدافها منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (254) زوج وزوجة والذين تم اختيارهم من الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية الأردنية والمراجعين لمكاتب الإصلاح الأسري من جميع أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية.

أظهرت نتائج الدراسة أن المستوى العام لدور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق من وجهة نظر الأزواج المتقاضين في المجتمع الأردني قد جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.844)، وبينت النتائج أن المستوى العام لامتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق لدى الأزواج المتقاضين من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي (3.930)، وبينت النتائج أن المستوى العام لمعوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين قد جاء متوسطاً، بمتوسط حسابي (3.573).

واوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور وسائل الاعلام في نشر الوعي وبيان أهمية مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية ودورها في الحد من مشكلة الطلاق في المجتمع، والعمل على زيادة التعاون والتنسيق بين مكاتب الإصلاح الأسري والمؤسسات المجتمعية الأخرى في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأسر في المجتمع الأردني.

الكلمات المفتاحية: مكاتب الإصلاح الأسري، الطلاق، المصلحين الأسريين.

مقدمة:

يُعد الزواج أحد أهم النظم الاجتماعية التي تشكل النواة الرئيسية لتكوين الأسر لبناء واستمرار المجتمع الإنساني، فالزواج كنسق فرعي في البناء الاجتماعي يمثل أحد الوسائل التي يُقرها المجتمع لتنظيم العلاقات الاجتماعية، ومن المعروف ان الله عز وجل شرع الزواج لتحقيق مقاصد سامية لا تؤتي ثمرتها المرجوة الا اذا حصلت العشرة بين الزوجين، فكان من من الواجب المحافظة على ديمومة العلاقات الزوجية واستمراراها بين الزوجين في الأسرة من خلال الإصلاح والتوفيق الاسري لحل النزاعات الزوجية قبل تطورها وحصول الطلاق، وتبرز أهمية الإصلاح والتوفيق الاسري في المجتمع من خلال وظائفه الأساسية في استقرار الأسرة والتي تعد أولى وأهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية للأفراد في المجتمع.

وقد أصبح موضوع الطلاق يهدد الأمن المجتمعي في المملكة الأردنية الهاشمية في الآونة الأخيرة في ظل المستجدات الوبائية وانتشار جائحة كورونا وما واكبها من تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية على الأسرة الأردنية بشكل عام؛ ليستأثر باهتمام المجتمع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الأردني، من جهة، وعلى مستوى صنّاع القرار وتوجّهات فعاليّات المجتمع من ناحية، وبين الواقع وظروفه ومؤثّراته من ناحية أخرى، ومن المؤسف أن مشكلة الطلاق وما يرافقها من مشكلات اجتماعية واقتصادية وأمنية آخذة في الاتساع.

وفي ظل تصاعد معدلات الطلاق في المجتمع الأردني، ولأهمية ما يمثله الإصلاح والتوفيق الأسري وتماشيا مع التوصيات الملكية السامية بضرورة الإصلاح الشامل في المجتمع من كافة جوانبه؛ فقد أدركت المؤسسات المعنية وذات العلاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، والتي على رأسها المحاكم الشرعية أهمية الإصلاح والوساطة والتوفيق الاسري في الحد والوقاية من مشكلة النزاعات الأسرية والطلاق، حيث عملت على استحداث مكاتب خاصة في المحاكم الشرعية منذ عام (2014) والتي تتولى التوفيق والإصلاح بين الزوجين في الأسر المهددة بالطلاق من خلال إنهاء النزاعات بين الزوجين بالصلح واسقاط الدعاوي، والعدول عن قضايا الطلاق والعودة الى بيت الزوجية، وعقد الاتفاقات الخاصة برعاية مصلحة الأبناء بالأسر، واختصار الوقت في الإجراءات المتبعة في القضايا الأسرية المتنازع عليها، وتقديم الاستشارات الأسرية بين أطراف النزاع، وتتولى ترسيخ الوعي المجتمعي بخطورة الطلاق وتبعاته الاجتماعية والاقتصادية من خلال العمل على تطوير سياسات الوقاية من العنف الأسري، وتوفير الإمكانات والكفاءات المتخصصة والمدربة على ذلك، وباستخدام مختلف الطرق ووسائل الوقاية من الطلاق ومنعه قبل وقوعه في بيئة تضمن حقوق الزوجين والأبناء في الأسرة.

ويتضمن النظام رقم (17) لعام (2013) الخاص بمكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (5209) تاريخ 2013/2/28 في المادة (13) إنشاء مديرية الإصلاح والتوفيق الأسري والتي من مسؤوليتها الإشراف على المكاتب التي يتم إنشاؤها في كل محكمة شرعية حسب الحاجة، وتهدف إلى إنهاء النزاعات الأسرية المؤدية للطلاق بالطرق الودية وبالتوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات الزوجية وتقديم الإرشاد الأسري، ولهذه المكاتب صلاحية الاستعانة بالأساليب والوسائل والتقنيات التي تراها مناسبة (دائرة قاضي القضاة، 2013).

وقد نبعت فكرة وفلسفة مكاتب الإصلاح الأسري على أساس الشراكة بين المحاكم الشرعية والمجتمع المحلي لتوعية الأسر المهددة بالطلاق من خطورة النزاعات الأسرية وما تمثله من تهديد للأمن الأسري والطلاق بين الزوجين، حيث تنبع أهمية مكاتب الإصلاح الأسري من دورها في معالجة الكثير من قضايا الخلافات الأسرية ومشكلات ما بعد الطلاق في المجتمع، حيث أصبح دور هذه المكاتب لا يقف عند العمل الروتيني في محاولة إيجاد حلول للنزاعات بين الزوجين في الأسرة؛ بل تعدى ذلك إلى تأسيس وعي شامل لدى الأسر في المجتمع الأردني بأهمية الحفاظ على العلاقات الأسرية وصونها من التفكك؛ والعمل على تعميق التعاون بين القضاء الشرعي والزوجين في الحد والوقاية من الطلاق.

وبناءً على ما سبق، فقد جاءت هذه الدراسة كمحاولة للكشف عن دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد والوقاية من مشكلة الطلاق في المجتمع الأردني من وجهة نظر الزوجين المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

أصبحت مشكلة الطلاق في الأردن واحدة من المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع، والتي تمثل تهديدا رئيساً للأمن الأسري واستمرار العلاقات الأسرية، فمشكلة الطلاق قد تزايدت بشكل كبير في الفترة الأخيرة (2014–2020)، حيث دلت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن دائرة قاضي القضاة والمبينة في الجدول (1) عن وجود نحو (28013) حالة طلاق عام 2019، مقابل (68696) حالة

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

زواج، بينما كانت حالات الطلاق في عام 2014م نحو (20911) حالة، بزيادة قدرها (7102) حالة طلاق مقابل (84462) حالة زواج (دائرة قاضي القضاة، 2020).

جدول (1)

معدل التغير في عدد حالات الزواج والطلاق في الأردن (2014–2020)

السنة	المجتمع الأردني		معدلات التغير (%)	
	حالات الزواج	حالات الطلاق	حالات الزواج	حالات الطلاق
2014	84462	20911	–	–
2015	83985	22070	-0.56	5.54
2016	83140	21969	-1.01	-0.46
2017	78904	21210	-5.10	-3.45
2018	71597	26794	-9.26	26.33
2019	68696	28013	-4.05	4.55
2020	62665	22780	-8.78	-18.68

المصدر: دائرة قاضي القضاة (2020).

يتضح من الجدول (1) أن معدلات الطلاق في المجتمع الأردني تسجل تزايداً مستمراً مقابل الانخفاض في عدد حالات الزواج، حيث بلغ معدل الانخفاض الكلي في معدل الزواج في الفترة (2014–2020) نحو (-4.79 %) مقابل الارتفاع في معدل حالات الطلاق التي بلغت نحو (2.30 %) سنويا في نفس الفترة (دائرة قاضي القضاة، 2020). في ظل الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها بعض الأسر في المجتمع، وما يترتب على هذه المشكلة من آثار سلبية تهدد استقرار المجتمع، فالارتفاع المستمر في معدلات الطلاق من شأنه أن يهدد ببنية وتماسك المجتمع، وذلك لأن الآثار المترتبة عليها، لا تمس الأسرة فقط بل المجتمع بصفة عامة، ولعل

أهم تلك الآثار هو الانتشار الكبير لمختلف أنواع الجرائم وفي مقدمتها جرائم العنف الأسري والجرائم الجنسية وغيرها.

وهذا الوضع خلق مشكلة اجتماعية تعاني منها العديد من الأسر في المجتمع الأردني، والتي أصبحت بحاجة إلى حلول فاعلة للتقليل من آثارها السلبية والخطيرة على الفرد والأسرة، وهذه المشكلة لها أسبابها التي زادت من تعقيدها التغيرات والتطورات التي أصابت منظومة القيم المجتمعية لمجتمعنا الأردني.

وبناءً عليه ولأهمية الحد والوقاية من مشكلة الطلاق في المجتمع الاردني ولمواجهة هذه المشكلة، تتمحور مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

1) ما دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد والوقاية من الطلاق في المجتمع الأردني من وجهه نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني؟
2) ما مدى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق من وجهه نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني
3) ما معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية والطلاق في الفترة (2014 – 2020) من وجهه نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة العلمية والتطبيقية فيما يلي:

أولاً: الأهمية العلمية

تسهم الدراسة في تسليط الضوء ونشر الوعي المجتمعي نحو دور مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية والطلاق في المجتمع الأردني؟

1) تسهم الدراسة في بيان فاعلية الإجراءات التي تتبعها مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري ومدى ملائمتها في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية والطلاق في المجتمع الاردني.
2) أن اهتمام الدراسة في الإصلاح والتوفيق الأسري نابع من القناعة من أهميته في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية والطلاق في الوقت الذي يشهد فيه المجتمع الأردني زيادة كبيرة في معدلات الطلاق.
3) تعد الدراسة من الدراسات الهامة على المستوى المحلي، وواجب وطني لدعم الجهود الرسمية بهدف التوعية والوقاية من تنامي مشكلة الطلاق في الأردن، وتقديم التصورات والأفكار التي تسهم في الحد والوقاية منها.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1) تنبع أهمية هذه الدراسة في جانبها التطبيقي من كونها محاولة لتزويد الجهات الرسمية في الأردن بمجموعة من التوصيات والمقترحات التي من الممكن توظيفها في المساهمة في إيجاد أساليب جديدة للحد من النزاعات الأسرية والطلاق والتي تتفق مع المفهوم الشامل للأمن المجتمعي.

2) تسهم الدراسة في لفت انتباه المسئولين في المحاكم الشرعية إلى المعوقات التي تواجه مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في المجتمع الاردني، وفي تقديم مقترحات لدعم دورها ما يساعد على تحسين أداء العمل الوقائي والارتقاء به بما يحقق الأهداف المرجوة للمحاكم الشرعية.

3) تعد النتائج المتوقعة من الدراسة ذات أهمية مستقبلية تخدم العاملين والمهتمين والباحثين في مجال وضع الاستراتيجيات والخطط الاجتماعية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحد من النزاعات الأسرية والطلاق في المجتمع الأردني.

أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق ما يلي:

1) التعرف على دور مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية والطلاق في المجتمع الأردني؟
2) امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق.
3) الكشف عن أهم المعوقات التي تواجه دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية والطلاق في المجتمع الأردني.

مفاهيم ومصطلحات الدراسة الإجرائية

مكاتب الإصلاح الأسري: هي مكاتب خاصة تم إنشاءها داخل المحاكم الشرعية في المحافظات الأردنية، بهدف إنهاء النزاعات الأسرية، بالطرق الودية والتوعية والتثقيف بالحقوق والواجبات الزوجية، وتقديم الإرشاد الأسري، حيث يُحال إليها القضايا الأسرية غير المنتهية بالطلاق؛ لتعمل على محاولة الإصلاح بين الزوجين للوقاية من وقوع الطلاق، ضمن لجان متخصصة في العلوم الشرعية، والنفسية، والاجتماعية، والتربوية. ويتم قياس دورها كمياً في الحد من الطلاق في هذه الدراسة من خلال المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخاص المعد لذلك في أداة الدراسة.

المصلح الأسري: يقصد بالمصلح الأسري إجرائياً في هذه الدراسة بأنه الشخص المختص الذي يقوم بتقديم الحلول والنصائح للحد من حدوث الطلاق للأزواج المتقاضين من الأسر الأردنية ضمن نطاق عمل مكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري، ويتم قياس دوره كمياً في

الحد من الطلاق في هذه الدراسة من خلال المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخاص المعد لذلك في أداة الدراسة.

مهارات الإصلاح الأسري: وتعرف بأنها الإجراءات والأنشطة والوسائل التي تنبع من القدرات الفكرية التي يمتلكها المصلح الأسري أثناء تعامله مع قضايا الخلافات الزوجية، مثل مهارة الإصغاء، وتحليل المشكلات، ويتم قياس دورها كمياً في هذه الدراسة من خلال المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخاص المعد لذلك في أداة الدراسة.

الطلاق: هو إجراءٌ قانوني شرعي يتم بالاتفاق بين الزوجين في الأسرة، والهدف منه هو إنهاء العلاقة الزوجية، ويتضمن هذا الإجراء إنهاء العلاقة بين الزوجين في الأسرة، ويحدد العلاقات الجديدة بين الزوجين، بما في ذلك واجباتهما والتزاماتهما اتجاه الآخر، والأمور الخاصة بحضانة الأطفال والنفقة.

العوامل المؤدية للطلاق: مجموعة من الصعوبات التي تنسب إلى البيئة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للزوجين في الأسرة الأردنية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الأسري وحدوث الطلاق بين الزوجين في الأسرة، ويتم قياسها كميا من خلال المتوسط الحسابي العام لاستجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الخاص المعد لذلك في أداة الدراسة.

الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية: الزوج أو الزوجة في الأسر الأردنية، والذين لديهم قضايا ومعاملات والتي تقع ضمن اختصاص عمل مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية في المملكة الأردنية الهاشمية.

المعوقات: تعرف المعوقات إجرائياً بأنها مجموعة المشاكل والصعوبات التي تؤثر سلباً على فاعلية أداء مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من مشكلة الطلاق في المملكة الأردنية الهاشمية، ويعبّر عنها كمياً بتقديرات أفراد عينة الدراسة على المجال الخاص بها في أداة الدراسة.

الأطر النظرية المفسرة لموضوع الدراسة

حاولت الدِّراسة الاستفادة من النظريات الاجتماعية لتحقيق فهم عميق لأبعاد موضوع الدِّراسة، حيث استعرضت الدِّراسة ثلاث نظريات التي من الممكن من خلالها تفسير وفهم دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من ارتفاع نسب الطلاق، وبالشكل التالي:

نظرية الدور الاجتماعي

ظهرت نظرية الدور للوقوف على طبيعة الأدوار التي يؤديها بعض الأفراد أو الجماعات أو التنظيمات في المجتمع، وتحديد خصائص هذه الأدوار، وكذلك بيان الآثار التي يمكن أن تترتب على هذه الأدوار، ويشكل الدور المفهوم المحوري الذي استند إليه منظرو هذه النظرية في تحليلاتهم وافتراضاتهم التي على أساسها تم بناء هذه النظرية، التي تنبع فكرتها الأساسية من أن الأدوار ترتبط بالمناصب أو بالوضع الاجتماعي وكل وضع له مجموعة من الخصائص.

ومن أبرز منظري هذه النظرية والذين ساهموا في وضع قواعدها العالم والفيلسوف الألماني (ماكس فيبر Weber Max) مؤلف كتاب "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي" و "هانز كيرث (Hans Kirt) و(سي رايت ملز Mills Wright) في مؤلفهما "الطباع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

والبناء الاجتماعي" وعالم الاجتماع الأمريكي " و(تالكوت بارسونز Talkott Parsons)، في كتابه " النسق الاجتماعي"، وعالم الاجتماع الاسكتلندي روبرت مريسون مكيفر (Robert Morrison MacIver) مؤلف كتاب "المجتمع".(الشتا، 2014).

وتنطلق الفكرة الرئيسة لنظرية الدور الاجتماعي من أن المجتمع يتكون من مجموعة من المراكز الاجتماعية المترابطة والمتضمنة أدواراً محددة يمارسها الأفراد والجماعات الذين يشغلون المراكز في المجتمع، وتستند نظرية الدور على مفهوم التوقعات المتصلة بالمراكز الاجتماعية، وهذه التوقعات ترتبط بسلوك وتصرفات الأفراد الذين يشغلون المراكز في الجماعة أو التنظيم الاجتماعي، والتي تتصل ببعضها البعض لتكون شبكة من العلاقات داخل المجتمع (سالم و جادو، 2015م)، ووفقاً لذلك فيعرف الدور بأنه الأنماط السلوكية المنظمة التي يؤديها الفرد والتي تتأثر بالمكانة التي يشغلها والوظائف التي يؤديها خلال علاقته مع الأفراد الآخرين (السيد، 2004). وبذلك فإن نظرية الدور تقدم إطاراً مناسباً لفهم الأفعال التي يؤديها الأفراد في المجتمع.

ويرى "بارسونز" أن الدور هو حصيلة أفعال وسلوك الأفراد أثناء علاقاتهم مع الآخرين في النظام الاجتماعي، وأن تقسيم العمل في المجتمعات الحديثة يؤدي إلى تعدد الأدوار واختلافها التي يقوم بها الأفراد، وكل مجموعة من هذه الأدوار تمثل نظام محدد في البناء الاجتماعي، وهذه الأدوار ترتبط وظيفياً بأهداف مشتركة (Parsons, 1967).

ويعتقد "بارسونز" أن الأفراد في النظام الاجتماعي يؤدون مجموعة من الأدوار الاجتماعية التي قد تتعارض فيما بينها، وأن الصراع هو نتيجة تعارض الأدوار واختلافها، ولا يخلو أي من المجتمعات من صراع الأدوار، ويسود الصراع في المجتمعات ذات التنظيمات البنائية المعقدة والكبيرة أكثر مما يحدث في المجتمعات الصغيرة، ويظهر الصراع في الأدوار جلياً على شكل صراعات داخلية، أو إحباطات خارجية أو كليهما (العزة، 2019م).

وهناك عدة مفاهيم أساسية لنظرية الدور، والتي يمكن إيجازها فيما يلي(Aykers, 2000) :

1- **الأداء الاجتماعي:** ويتمثل في الخصائص والقدرات التي يتصف بها الفرد لأداء دوره كما يتوقعه الآخرون.
2- **متطلبات الدور:** وتتمثل في الكيفية التي على أساسها يجب على الفرد تنفيذ مهام الدور ومسئولياته، وتكون محددة للأفراد شاغلي المواقع.
3- **توقعات الدور:** وتتمثل في التصورات والأفكار لدى الأفراد والتي تحدد مدى مناسبة الدور الذي يقوم به الفرد الذي يشغل المركز أو المكانة.
4- **وضوح الدور:** وتتمثل في القواعد والأسس التي تحدد طبيعة الدور، فكلما كان الدور محدداً زادت قوته في التأثير.
5- **غموض الدور:** وتتمثل في الأدوار التي لا تتمتع بالاعتراف من جانب التنظيم الاجتماعي.
6- **صراع الأدوار:** وتتمثل في التعارض بين أدوار الفرد بسبب عدم قدرته على القيام بأدوار مختلفة فيتعذر القيام بها في نفس الوقت.
7- **تكامل الأدوار:** يتم التكامل بين الأدوار إذا تم القيام بالدور وبالطريقة المتوقعة، ويعتمد تكامل الدور على الفروض السابقة للدور (الوريكات، 2013).

ويجب التمييز هنا بين مفهومي الدور والمركز، فمفهوم المركز يتحدد بالموقع الذي يحتله الفرد في المجتمع وفق أسس محددة مثل: العمر أو الجنس أو المهنة، بينما الدور فهو يتمثل في السلوك الذي يؤديه الفرد في المركز الذي يشغله، ووفقاً لذلك فالمركز والدور هما نتاج للعمليات الاجتماعية، ولا يتحقق أحدهما دون الآخر (شوامرة، 2014م).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وتأتي أهمية هذه النظرية في تفسير دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من النزاعات الأسرية بين الزوجين وتأثيرها على حياتهم الأسرية، حيث أن الدور الذي تقدمه مكاتب الإصلاح الأسري سواء بشكل إيجابي أو سلبي يعتمد على جودة أو تدني الخدمة التي تقدمها هذه المكاتب، ومن المهم أن تقوم مكاتب الإصلاح الأسري وفقاً لنظرية الدور بالتشخيص السليم للعوامل الحقيقية التي أدت إلى فقدان الزوجين للوسائل التي تساعدهما على أداء أدوارهم بصورة سليمة. ونظرية الدور من النظريات الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها في تفسير النزاعات الأسرية بين الزوجين في الأسرة؛ لأن من أهم أسباب هذه النزاعات هو التعارض بين توقعات الدور لأحد الزوجين في الأسرة، أو وجود خلل في التكامل والانسجام بين أدوار الزوجين في الأسرة لعدم قدرتهما على القيام بأدوارهم بشكل ناجح ومتوازن ومتكامل دون تعارض فيما بينها؛ فينشأ من ذلك النزاعات الأسرية المؤدية للطلاق.

النظرية الوظيفية "الأنساق الاجتماعية"

تعد النظرية الوظيفية من أكثر النظريات الاجتماعية التي حظيت باهتمام من قبل الباحثين الاجتماعيين؛ لما لهذه النظرية من أهمية في تفسير الظواهر السلوكية للأفراد والتنظيمات، وتعد من أكثر الاتجاهات النظرية التي يمكن من خلالها تفسير الأدوار التي يمكن أن تؤديها العناصر الفرعية "الأنساق الاجتماعية" بالنسبة للوحدة الكلية أو البناء الكامل للمجتمع، ويعتبر مفهوم النسق الاجتماعي، من بين المفاهيم الرئيسة للنظرية، وقد عنى رواد هذه النظرية بدراسة المجتمع باعتباره أنساقاً فرعية تعتمد وظيفياً على بعضها البعض بشكل متكامل، من أبرز رواد النظرية الوظيفية عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز Talcott Parsons الذي عمل في جامعة هارفارد منذ عام 1927 حتى عام 1973 والذي درس نسق الفعل باعتباره المسئول عن نشوء الأنساق الأخرى (الغريب،2009م).

ويشير بارسونز أن النسق الفرعي وعلى كافة المستويات، يجب أن يفي بأربعة متطلبات أساسية، إذ يساهم كل نسق في المحافظة على النظام، لتأكيد الكل وتثبيته واتساع نطاقه بحيث تصبح كل الأنساق متكاملة ومتساندة، وهذه المتطلبات، هي:

1- **التكيّف:** والتي تعني أن أي نسق يجب أن يتكيف بصورة أو بأخرى مع الأنساق الأخرى والنظام ككل في بيئته.
2- **تحقيق الهدف:** وتعني أن أي نسق يجب أن يكون له أدوات خاصة لتحقيق أهدافه.
3- **التكامل:** وتعني أن الأنساق الفرعية يجب أن يحافظ كل منها على الانسجام مع بقية الأنساق الأخرى للمحافظة على وحدته وتماسكه. بمعنى أنه إذا طرأ أي تغير على نسق واحد من هذه الأنساق، فان على الأنساق الأخرى أن تستجيب لذلك (الاعتماد المتبادل بين أجزاء النسق الاجتماعي).
4- المحافظة على النمط: وتعني أن كل نسق هو نسق غير متصارع، ويتجه باستمرار نحو التوازن والتعادل والمحافظة قدر الإمكان على حالة من التوزان مع الأنساق الأخرى (كريب 1999م).

ومن خلال ما سبق يتضح أن النظرية الوظيفية تعتبر أن كل نسق يؤدي وظيفة أساسية في المجتمع، وهذا النسق يجب أن يتكامل مع الأنساق الأخرى، للمحافظة على الكل وتثبيته بحيث تصبح كل الأنساق متكاملة ومتساندة، وترى النظرية أن النسق الواحد يتكون من أجزاء فرعية، وان لكل جزء وظيفة معينة تسمى الفعل الاجتماعي، والتي تمثل الواجبات والمتطلبات الملقاة على هذا النسق للقيام بها (الجولاني، 2014).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وطبقاً لمتطلبات النسق، فإن تحليل الأسرة كنسق اجتماعي يستند إلى أمرين هما:

1- العلاقات داخل الأسرة هي علاقة اعتمادية وتبادلية بين جميع أفرادها.
2- العلاقات الأسرية يجب أن تنتظم بطريقة تحقق الترابط والتوازن فيما بينها.

ووفقاً لمتطلبات تكامل النسق على المستوى الأسري، فهناك عوامل كثيرة تؤثر بشكل مباشر على انتظام وتكامل النسق الأسري والتي منها: عدد أفراد الأسرة، الوضع الاقتصادي للأسرة، الخصائص الاجتماعية والثقافية للزوجين، وطبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة (الغامدي، 2020). وبالتالي فالنظرية الوظيفية تنظر إلى الشريك في الأسرة الذي يعاني من مشكلات على أنه مؤشر لبناء أسرى يعاني من خلل، ولإحداث تغيير لدى هذا الشريك، فيجب أن يحدث التغيير ضمن إطار بناء الأسرة وما تتضمنه من أنساق فرعية.

ويتضح مما سبق أهمية هذه النظرية في تفسير أهمية استقلال أنساق المجتمع وتكاملها مع بعضها البعض في سبيل بقائها وتطورها وتفاعلها، فالأسرة نسق مستقل بذاته، ويعتمد بشكل أساسي على أنساق فرعية أخرى لضمان استمراريتها وتطورها، فهي تعتمد على العديد من مؤسسات المجتمع، والأسرة كنسق فرعي تتكامل مع الأنساق الأخرى كالمؤسسات الإصلاحية لحل مشاكلها ووضع الحلول المناسبة لمشكلاتها.

ووفقاً للنظرية الوظيفية، ونتيجة لزيادة المشاكل والنزاعات بين الزوجين في الأسر في المجتمع الأردني، وتعدد أنماطها وزيادة خطورتها على البناء الاجتماعي، فإن الاهتمام بدور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من مشكلة الطلاق على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية والتشريعية، لمواجهة هذه المشكلات والحد منها هو استجابة أكيدة للتغيرات التي يشهدها البناء الاجتماعي، وتحسين لدور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد والوقاية من النزاعات الأسرية لتحقيق الاستقرار والتوازن في المجتمع.

نظرية الإصلاح:

تتضمن هذه النظرية العديد من الأفكار، فتركز فكرتها الرئيسة في أن هدف العقوبات التي يتم تقريرها على مرتكبي السلوكيات غير السوية هي بهدف الإصلاح والتقويم، وأن يعودوا كأعضاء صالحين في المجتمع، فأي إجراء بحق مرتكبي السلوكيات المنحرفة لا تحقق الإصلاح لهم لا تصلح أن تقر، فللعقوبة هدف رئيس هو الإصلاح، ومن أجل ذلك تم تشريعها وإقرارها في المجتمع (معتوق، 2014).

ووفقاً لهذه النظرية فإن السلوكيات المنحرفة الذي يرتكبها بعض الأفراد في المجتمع هو نتيجة لبعض العوامل التي تحيط بالفرد، وهذه العوامل من السهل ملاحظتها وإدراك أبعادها المختلفة، وبذلك يمكن اتخاذ بعض الإجراءات للوقاية منها وتقليل آثارها على المجتمع، وإحداث تغيير في سلوك الأفراد الذين يرتكبون السلوكيات المنحرفة، فمعظم هذه السلوكيات ترجع أسبابها إلى عوامل اجتماعية ونفسية وشخصية واقتصادية (Ringwalt&. Ringwalt , 2003)، وبذلك فإن هذه النظرية تقر بأن العقوبة يجب أن تتضمن عملية الإصلاح وهو الهدف الأسمى منها، وتؤكد على أن عملية الإصلاح ليس هو الهدف الوحيد للعقوبة، وأن العقوبات المفروضة يجب أن تكون متوافقة مع الأوضاع النفسية والاجتماعية والاقتصادية لمرتكبي السلوك المنحرف أو غير السوي، بحيث يتحقق الهدف الإصلاحي منها إلى جانب الأهداف الأخرى.

وفي ضوء نظرية الإصلاح فإن الإجراءات التي تتخذها مكاتب الإصلاح الأسري في حل المنازعات الأسرية يجب أن تكون وسيلة هامة لإصلاح الزوجين في الأسرة، وأن تتضمن التحليل الواقعي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية لدى الزوجين في الأسرة،

ولا بد من اتخاذها لتدابير وقائية تهدف إلى القضاء على العوامل المؤدية إليها، والتي تهيئ الظروف لحدوث النزاعات الأسرية في المجتمع.

الدراسات السابقة

يتضمن هذا الجزء من الدراسة عرضاً لأهم الدراسات السابقة وذات الصلة التي تناولت أحد جوانب موضوع الدراسة والمتمثل في التعرف على دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق من وجهه نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني، على اعتبار أن المعرفة العلمية في هذا الجانب تعتمد على التراكم المعرفي، وحتى تكون الدراسة في نهج الدراسات السابقة، فقد تم عرض الدراسات السابقة وذات الصلة حسب تاريخ نشرها من الأحدث إلى الأقدم، وفيما يلي عرض لأهم هذه الدراسات:

أجرت (السلمي، 2021) دراسة بعنوان "**دور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجية بالسعودية**" وتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في تحليل ومناقشة دور الإصلاح الأسري في حل المشكلات الزوجية في المملكة العربية السعودية، والتعرف على أهم الآثار السلبية المترتبة عن الخلافات الزوجية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاعتماد على التطبيق الإلكتروني للاستبيان من خلال نشره عبر البريد الإلكتروني وتطبيقات التواصل الاجتماعي لجمع بيانات الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (73) مبحوثاً من أفراد المجتمع السعودي من العاملين والمهتمين بالإصلاح الأسري، أظهرت نتائج الدراسة أن دور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجية في المملكة العربية السعودية جاء بمستوى مرتفع من وجهة نظر عينة الدراسة، وبينت النتائج أن من أهم الآثار السلبية للخلافات الزوجية بالمملكة هو زيادة حالات الطلاق. وأوصت الدراسة بدعم أقسام الإصلاح الأسري بالمملكة لتتمكن من القيام بدورها بفاعلية في حل الخلافات الزوجية المؤدية للطلاق.

دراسة (العقيلي، 2021) بعنوان **دور مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري في الأردن في الحد من النزاعات الأسرية من وجهة نظر العاملين بها**، هدفت الدراسة إلى معرفة دور مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري في الحد من المشكلات الأسرية، وبيان دورها في تقليل نسب الطلاق في المملكة الأردنية الهاشمية، والوقوف على مواطن القوة والضعف في آلية عمل مكاتب الإصلاح، ولغرض إتمام الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، حيث شملت عينة الدراسة (130) عضواً من العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود دور كبير وواضح ذو فعالية عالية لمكاتب الإصلاح الأسري في تقليل نسب الطلاق في المملكة الأردنية الهاشمية، كما أظهرت وجود علاقة بين حالات الطلاق ونوع التعليم، ودخل الأسرة، وعمر الزواج، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود بعض المعوقات التي تحد من قدرة المراكز على إتمام عملها ومنها سوء البنية التحتية لمكاتب الإصلاح الأسري، وفصل مكاتب الإصلاح والتوافق الأسري عن مباني المحكمة، كما أظهرت أن زيادة أعداد المراجعين يحد من كفاءة العمل في المكاتب.

دراسة (الروقي، 2021) بعنوان "**واقع الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي: دراسة وصفية على عينة من ممارسي الإرشاد الأسري في مدينة جدة**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي، حيث اتبعت الباحثة منهج المسح الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (114) مبحوثاً من المرشدين الممارسين للإرشاد الأسري في مدينة جدة، حيث استخدمت الاستبانة كأداة للدراسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم العاملين في مراكز الإرشاد هم من الإناث بنسبة مئوية بلغت (69%)، كما أظهرت الدراسة أن أكثر القضايا تناولاً مع المسترشدين في المراكز هي القضايا الأسرية بنسبة (30%)، كما أوضحت أن أكثر المعوقات هي المعوقات الثقافية بنسبة (43%).

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

دراسة (الريان، 2020) بعنوان **الإصلاح الأسري في التشريعات الأردنية وأثرها في الأمن المجتمعي**، وهدفت هذه الدراسة الى بيان مفهوم الإصلاح الأسري ومشروعيته وأقسامه ودوره في الأمن المجتمعي، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمقارن لبيان الآراء في مشروعية الإصلاح وأثره في الأمن المجتمعي، واستخدم الباحث المنهج الاستقرائي في سبيل معرفة واستقراء ما يقوله الفقهاء في المسائل المتعلقة بالإصلاح الأسري، كما استخدم الباحث المنهج التحليلي وذلك لتحليل التشريعات الأردنية وأقوال الفقهاء المتعلقة بالإصلاح الأسري وبيان الأدلة الشرعية التي يستند عليها الفقهاء، كما استخدم المنهج المقارن لإجراء مقارنة بين ما ورد في التشريعات الأردنية والآراء الفقهية، لتحديد أوجه التوافق والاختلاف، كما بينت الدراسة مفهوم الإصلاح الأسري، ومشروعيته، وأقسامه، ووضحت الأمن المجتمعي، ومشروعيته وأقسامه، كما ناقشت الدراسة القوانين الخاصة بالإصلاح الأسري وبينت الآراء الفقهية بما يخص الإصلاح الأسري، ومدى تقاربها من تطبيق الشرع الحنيف، وبينت نتائج هذه الدراسة أن التشريعات الأردنية قد أسهمت في الحد من المشكلات الأسرية وعلاجها حفاظاً على الأسرة، مما يسهم في الأمن المجتمعي، وبينت الدراسة أهمية دور دائرة قاضي القضاة في عملية الإصلاح الأسري من خلال إنشائها لمديرية الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري للحد من حالات الطلاق التي ظهرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة.

دراسة (الروسان، 2019) بعنوان "**مدى امتلاك مرشدي الإصلاح الأسري للمهارات الإرشادية في التعامل مع الأزمات**" هدفت الدراسة إلى معرفة دور المرشد الإصلاحي الأسري ومدى تمكنه من المهارات الإرشادية في التعامل مع المشكلات والأزمات في المحاكم الشرعية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ولغرض جمع البيانات فقد تم تصميم استبانة مكونة من 59 فقرة وزعت بطريقة قصدية على عينة مقدارها (100) مرشد ومرشدة في إقليم شمال المملكة الأردنية الهاشمية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن ما يملكه المرشدون من مهارات جاءت بدرجة متوسطة، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لامتلاك المهارات اللازمة لمرشدي الإصلاح الأسري تعزى لمتغير الجنس، وبينت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المؤهل العلمي لمن هم من حملة الشهادات العليا، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للخبرة لصالح لمن لهم خبرة أكبر في هذا المجال.

وأجرت (هاشم، 2019) دراسة بعنوان "**الوعي بخدمات الإرشاد الأسري دراسة ميدانية على عينة من محافظة مسقط والباطنة شمال**"، هدفت الدراسة الى الكشف عن مستوى وعي الأزواج في الأسر العمانية للخدمات والبرامج المقدمة من الإرشاد والاستشارات الأسرية الحكومية في سلطنة عمان، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وشملت عينة الدراسة على 200 أسرة حيث بلغت نسبة الأزواج 49.5% 50.5% للزوجات التي تنحصر أعمارهم في مرحلة الشباب من 25– 40 سنة، العاملين في القطاع الحكومي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة وعي الأزواج لخدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية تمثل 69%، حيث أن 30% من إجمالي الأزواج يستفيدون من خدمات الإرشاد والاستشارات الأسرية، كما بينت الدراسة أن معظم عينة الدراسة تتجه إلى الطرق التقليدية لحل المشكلات الأسرية بدلا من الاستفادة من الخدمات الإرشادية وذلك يدل على قصر الوعي لدى عينة الدراسة.

وجاءت دراسة (الكباريتي، 2019) بعنوان "**المشكلات الزوجية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى مراجعي مراكز الإصلاح الأسري في عمان**"، هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى المشكلات الزوجية والتوافق الزواجي لمراجعي مراكز الإصلاح الأسري في مدينة عمان، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وبغرض جمع البيانات استخدمت الاستبانة كأداة الدراسة؛ فقد وزعت على عينة مقدارها (244) من مراجعي مراكز الإصلاح الأسري في مدينة عمان، وأظهرت الدراسة أن مستوى المعوقات الأسرية لدى مراجعي مركز

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الإصلاح الأسري جاء بدرجة متوسطة، كما بينت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس وتميل لصالح الإناث، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

دراسة (بصبوص، 2019) بعنوان "**التدابير الشرعية الوقائية للحد من وقوع الطلاق على ضوء واقعة في المحاكم الشرعية الأردنية مكاتب الإصلاح الأسري نموذجا**"، هدفت الدراسة الى بيان المرتكزات التي يقوم عليها الإصلاح الأسري ودورها في توعية الأزواج، كما تناولت الدراسة الواقع المعمول به في المحاكم الشرعية الأردنية والتدابير الشرعية الوقائية للحد من المنازعات الأسرية المؤدية لوقوع الطلاق، استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والمقارنة، والاعتماد على السجلات والوثائق الخاصة بأسباب الطلاق من مكاتب الإصلاح الأسري، كما رصدت الدراسة تجارب بعض الدول العربية في مكاتب الإصلاح الأسري، وخلصت الدراسة إلى أن من أهم التدابير الشرعية الوقائية للحد من وقوع الطلاق تتمثل في حسن اختيار الشريك للزواج، وأن من أكثر الأسباب المؤدية للنزاعات الأسرية المؤدية لفشل العلاقات الزوجية والطلاق تتمثل في قلة المعرفة لدى الزوجين بأساسيات ومتطلبات الحياة الزوجية، والحقوق والواجبات للزوجين في الأسرة، وبينت الدراسة أن تقديم التوعية والمشورة للأطراف المتنازعة دون اللجوء إلى القضاء، وتخفيف العبء المالي عليهم، والتعريف بأساسيات ومتطلبات الحياة الزوجية تعد خطوة هامة في الوقاية من المنازعات الأسرية المؤدية للطلاق.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا الجزء مجملاً للإجراءات المنهجية للدراسة، حيث يتضمن توضيحاً لمنهجيتها، ومجتمعها وعينتها وخصائصها، وكذلك توضيحاً لأداة الدراسة، وأدوات التحقق الخاصة بخصائصها السيكومترية، وأخيراً عرضاً للأساليب الإحصائية التي تم تطبيقها لمعالجة وتحليل البيانات، على النحو التالي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، حيث تعد الدراسة الحالية من الدراسات المسحية الاجتماعية التي تسعى إلى الكشف عن الدور الذي تضطلع به مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق في المجتمع الأردني، وذلك من وجهة نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية، ومحاولة الوصول إلى نتائج قد تسهم في الحد والوقاية من مشكلة الطلاق أو الحد منها في المجتمع الأردني، وتعد هذه الدراسة أيضاً من الدراسات التحليلية حيث استخدمت الأساليب الإحصائية الكمية لوصف وتحليل البيانات. وتضمنت منهجية الدراسة أسلوب المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة؛ لتحديد الاتجاه العام لمشكلة الدراسة وتحديد المفاهيم المرتبطة بمحاور أداة الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية الأردنية والمراجعين لمكاتب الإصلاح الأسري من جميع أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية، ويعد مجتمع الدراسة من المجتمعات الإحصائية غير الثابتة، والتي يصعب بمكان تحديد عددها بدقة.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

عينة الدراسة: نظراً لطبيعة مجتمع الدراسة، وتباعده مكانياً، عمدت الدراسة إلى اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بطريقة قصدية من مجتمع الدراسة الكلي، حيث تم اختيار عينة الدراسة من الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية الأردنية والمراجعين لمكاتب الإصلاح الأسري من مختلف أقاليم المملكة خلال فترة تطبيق أداة الدراسة والتي استمرت لمدة (6) أسابيع للفترة (2021/10/15 – 2021/12/2)، حيث شملت عملية المعاينة توزيعا نسبياً شمل جميع مكاتب الإصلاح الأسري المنتشرة في جميع أقاليم المملكة، وذلك لضمان الحصول على مؤشرات كمية لكافة شرائح مجتمع الدراسة وخصائصه المختلفة، فقد تم تطبيق أداة الدراسة على (275) زوجاً وزوجة ضمن المجتمع الإحصائي المستهدف، وبعد إتمام عملية التطبيق، تم استرجاع (268) استبانة بعد تطبيقها، وبعد إجراء مراجعة للاستبيانات المستردة تبين بأن (14) منها غير مكتملة للبيانات المطلوب، وبذلك فقد تم استثناءها من عملية التحليل الاحصائي. وبذلك يكون العدد الإجمالي للاستبيانات الخاضعة للتحليل (254) استبانة، تشكل ما نسبته (92.63 %) من عدد الاستبانات التي تم تطبيقها، وتشكل ما نسبته (51 %) من عدد الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية والمراجعين لمكاتب الإصلاح خلال فترة الدراسة وهي نسب مناسبة لأغراض تحقيق أهداف هذه الدراسة نظراً لخصوصية مجتمع الدراسة، وتباعده مكانيًا، ومحدودية الوقت المتاح للتطبيق.

والجدول (2) يوضح التوزيع النسبي لعينة الدراسة حسب التطبيق في مكاتب الإصلاح في أقاليم المملكة.

جدول (2)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب مكان التطبيق في أقاليم المملكة

الإقليم	عينة الدراسة	النسبة (%) من العدد الإجمالي للعينة
الشمال	80	31.50
الوسط	109	42.91
الجنوب	65	25.59
المجموع	254	100

العينة الاستطلاعية:

تم اختيار عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة مكونة من (45) زوجاً وزوجة من خارج عينة الدراسة الرئيسة، تم اختيارها بواقع (15) زوج وزوجة من الأزواج المتقاضين من الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية والمراجعين لمكتب الإصلاح الأسري في محافظة الكرك، ومن (15) زوج وزوجة من الأزواج المراجعين لمكتب الإصلاح الأسري في محافظة الزرقاء، و (15) زوجاً وزوجة من الأزواج المراجعين لمكتب الإصلاح الأسري في محافظة المفرق، وذلك بهدف التعرف على طبيعة إجراء التطبيق الرئيس لأداة الدراسة، والكشف عن المشكلات التي من المحتمل مواجهتها خلال التطبيق النهائي، وكذلك لاستخدام بيانات هذه العينة للتحقق من الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة والمتعلقة بالصدق والثبات.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

خصائص عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة النهائية من (254) زوجاً وزوجة، والذين تم اختيارهم كما تم ذكره من الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية والمراجعين لمكاتب الإصلاح الأسري المنتشرة في أقاليم المملكة، وفيما يلي عرضاً لخصائصهم النوعية والأسرية تبعاً لمتغيرات (النوع الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي، والدخل الشهري للأسرة، وعدد أفراد الأسرة)

جدول (3)

الخصائص النوعية والأسرية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد (ك)	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	133	52.36
	أنثى	121	47.64
	المجموع	254	100
العمر "سنة"	20–فاقل	65	25.59
	30–21	111	43.70
	40–31	50	19.69
	أكثر من 40	28	11.02
	المجموع	254	100
المستوى التعليمي	ثانوي فأقل	88	34.65
	دبلوم متوسط	43	16.93
	بكالوريوس	93	36.61
	دراسات عليا	30	11.81
	المجموع	254	100
دخل الأسرة الشهري "دينار أردني"	اقل من 300	70	27.56
	300 –500	106	41.73
	أكثر من 500	78	30.71
	المجموع	254	100
عدد الأبناء في الأسرة	لا يوجد	72	28.35
	1 – 3	119	46.85
	4 – 6	50	19.69
	7 فأكثر	13	5.12
	المجموع	254	100

أداة الدراسة

تم تطوير استبانة خاصة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وذلك بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والدراسات ذات الصلة التي تناولت مواضيع الدراسة، مثل: دراسة (الكباريتي، 2019)، ودراسة (الروسان، 2019)، ودراسة (العقيلي، 2021).

وقد تضمنت أداة الدراسة الأجزاء التالية:

الجزء الأول: ويتضمَّن البيانات الأولية الخاصة بالزوجين من أفراد عينة الدراسة، والتي تضمنت المتغيرات التالية: (النوع الاجتماعي، والعمر، والمستوى التعليمي، الدخل الشهري للأسرة، وعدد أفراد الأسرة).

الجزء الثاني: ويتضمن على (12) فقرة تهدف لقياس مدى دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين.

الجزء الثالث: ويتضمن على (12) فقرة تهدف لقياس مدى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق لدى الأزواج المتقاضين.

الجزء الرابع: ويتضمن على (10) فقرات تهدف لقياس معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين.

المعاملات العلمية لصدق وثبات أداة الدراسة

أ- الصدق الظاهري

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من حيث دقة صياغة فقراتها ووضوحها وانتمائها لمحاور أداة الدراسة، فقد تم عرض الأداة "الاستبانة" في شكلها المبدئي على (9) من المحكمين من الأساتذة أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي الاختصاص بموضوع الدراسة من الجامعات الأردنية، وقد تضمنت عملية التحكيم لأداة الدراسة التأكد من قدرة الفقرات في كل محور على تحقق أهداف الدراسة الرئيسة، ومدى حاجة الفقرات للتعديل أو الحذف أو الإضافة. وقد قام السادة المحكمون بوضع ملاحظاتهم. وعلى ضوء آرائهم واقتراحاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة حسب اتفاق (80 %) فأكثر من عدد المحكمين، وفي ضوء عملية التحكيم فقد تحدد عدد أجزاء أداة الدراسة بأربعة أجزاء، فقد تم تخصيص الجزء الأول لتحديد الخصائص النوعية والأسرية للمبحوثين، بينما خصصت الأجزاء الثلاث الأخرى لقياس دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين، وقياس مدى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق لدى الأزواج المتقاضين، وأخيراً قياس المعوقات التي تواجه دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين في المجتمع الأردني.

ب- الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

تمَّ التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من تطبيق الأداة بشكل مبدئي على عينة الدراسة الاستطلاعية والتي تكونت من (45) زوج وزوجة، وقد تم استخدام البيانات لحساب معاملات الارتباط التوافقي

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، والجدول (4) يوضح هذه النتائج.

جدول (4)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لأجزاء أداة الدراسة

دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين		مدى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق		معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.74	1	**70.0	1	**0.71
2	**0.75	2	**69.0	2	**0.76
3	**0.81	3	**0.76	3	**0.83
4	**0.78	4	**0.81	4	**0.67
5	**0.76	5	**0.75	5	**0.77
6	**0.62	6	**0.84	6	**0.63
7	**0.69	7	**0.73	7	**0.86
8	**0.73	8	**0.83	8	**0.85
9	**0.76	9	**0.63	9	**0.80
10	**0.81	10	**0.65	10	**74.0
11	**0.59	11	**0.72	–	–
12	**0.68	12	**0.58	–	–

*دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط في الجدول (4) بين مستوى الإجابة على كل فقرة من فقرات المحور الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بقياس دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.59 و 0.81)، وللمحور الثاني والمتعلق بقياس مدى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق لدى الأزواج المتقاضين مع الدرجة الكلية تتراوح بين (0.58 و 0.84)، وللمحور الثالث والمتعلق بقياس معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.63 و

0.86)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، مما يؤكد تحقق صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة.

2- ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبات لمحاور أداة الدراسة بعد تطبيق أداة الدراسة على العينة الاستطلاعية باستخدام أسلوب التطبيق وإعادة التطبيق بفاصل أسبوع بين التطبيق وإعادته، وقد تم التأكد من ثبات الاتساق الداخلي للمحاور باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا، وجاءت النتائج بالشكل التالي:

جدول (5)

معاملات الثبات لمحاور أداة الدراسة

رقم المحور	المحاور	معامل ثبات الإعادة	كرونباخ ألفا
1	**دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين**	*0.702	0.881
2	**مدى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق**	*0.663	0.849
3	**معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين**	*0.656	0.901
-	**المحاور ككل**	***0.681**	**0.925**

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)

تشير بيانات الجدول (5) أن معامل ثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة ككل قد بلغت (0.925) ولمحاور أداة الدراسة قد تراوحت بين (0.881-0.901)، وكذلك بطريقة التطبيق وإعادة التطبيق حيث جاءت معاملات الارتباط للمجال ككل (0.681) وكانت جميع معاملات الارتباط بين الفقرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يدل على أهمية كل فقرة وردت في المحاور، مما يعني تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة من الثبات.

أساليب المعالجة الإحصائية

عالجت الدراسة البيانات التي تمَّ الحصول عليها إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، واستخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية لمحاور وفقرات أداة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

واعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات محاور الدراسة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً، وحددت بخمس إجابات حسب أوزانها رقمياً وحسب الأهمية على النحو التالي:

1. (أوافق بشدة)	ويمثل (5 درجات).
2. (أوافق)	ويمثل (4 درجات).
3. (محايد)	ويمثل (3 درجات).
4. (لا أوافق)	ويمثل (درجتان).
5. (لا أوافق بشده)	ويمثل (درجة واحدة).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.68 فما فوق)	(3.67–2.34)	(2.33 فأقل)

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة أكثر من (3.68) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.67–2.34) فإن مستوى التصورات متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول: ما دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق من وجهة نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن السؤال الأول للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المحور الأول من أداة الدراسة، والجدول (6) يوضح النتائج.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق في المجتمع الأردني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
10	أرى أن استخدام مكاتب الإصلاح الأسري للطرق الودية لحل الخلافات بين الأزواج المتقاضين يسهم في المحافظة على كيان الأسرة والحد من حالات الطلاق	4.211	0.75	1	مرتفع
1	تؤدي مكاتب الإصلاح الأسري دوراً هاماً في الحد من تفاقم النزاعات بين الأزواج	4.104	0.88	2	مرتفع
12	يسهم اعتماد مكاتب الإصلاح الأسري لمبدأ التحكيم بين الأزواج المتقاضين في الحد من الطلاق في المجتمع	4.100	0.79	3	مرتفع
3	تسهم مكاتب الإصلاح الأسري بتوعية الأزواج المتقاضين بخطورة الطلاق وآثاره على الأسرة في المجتمع .	4.052	0.92	4	مرتفع
11	يسهم تحديد مكاتب الإصلاح الأسري للمصلحين مهلة شهر لإنهاء الخلاف بين الأزواج المتقاضين في الحد من الطلاق في المجتمع	3.960	0.82	5	مرتفع
8	يسهم اعتماد مكاتب الإصلاح الأسري لمبدأ السرية في المداولات والإجراءات للمحافظة على خصوصية الأزواج المتقاضين في الحد من الطلاق في المجتمع	3.878	0.88	6	مرتفع
9	يسهم اعتماد مكاتب الإصلاح الأسري على الأشخاص من ذوي الخبرة في الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق بين الأزواج المتقاضين	3.763	0.95	7	مرتفع
4	تؤدي مكاتب الإصلاح الأسري دوراً هاماً في حل النزاعات بين الأزواج المتقاضين قبل وصولها للمحاكم الشرعية	3.750	0.90	8	مرتفع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
6	تسهم مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من حالات الطلاق في المجتمع من خلال حماية حقوق الأزواج المتقاضين في الأسرة	3.715	0.91	9	مرتفع
7	تعمل مكاتب الإصلاح الأسري على التعاون والتنسيق مع المؤسسات المهتمة بشؤون الأسرة في سبيل الحد من الطلاق بين الأزواج المتقاضين	3.572	0.95	10	متوسط
2	تسهم مكاتب الإصلاح الأسري في حل المشكلات الاجتماعية للأسر المفككة أو الحد منها بمختلف الوسائل المتاحة لها .	3.452	0.94	11	متوسط
5	يسهم اهتمام مكاتب الإصلاح الأسري بالمتزوجين الجدد وتوجيههم في الحد من حالات الطلاق في المجتمع	3.432	1.11	12	متوسط
–	المستوى العام لدور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين	3.844	0.66	–	مرتفع

من النتائج في الجدول (6) يتضح أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة نحو دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.844) بانحراف معياري (0.66)، أما على مستوى الإجابة على الفقرات فقد حققت (9) فقرات من أصل (12) فقرة على مستوى إجابة مرتفعة نحو دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق في المجتمع الأردني، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على هذه الفقرات بين (4.211–3.715). أما الفقرات التي حققت مستوى إجابة متوسطة فقد تمثلت في الفقرات (7، 2، 5) وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على هذه الفقرات بين (3.572–3.432)، ومن الملاحظ من النتائج أن فقرات هذا المحور قد حققت مستوى استجابات مرتفعة ومتوسطة ولم تحقق أي فقرة مستوى منخفض. ويتضح كذلك من متابعة قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على الفقرات أنها انحصرت بين (1.00–0.79) مما يشير إلى التجانس في مستوى إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور بشكل عام.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما مدى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق من وجهة نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن السؤال الثاني للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المحور الثاني من أداة الدراسة، والجدول (7) يوضح النتائج.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو مدى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	يمتلك المصلحين الأسريين المهارات اللازمة لتقييم حجم المشكلات المؤدية للطلاق بين الأزواج المتقاضين وإمكانية حلها	4.240	0.80	1	مرتفع
3	يمتلك المصلحين الأسريين المهارات الخاصة بتهدئة النزاعات الأسرية المؤدية للطلاق بين الأزواج المتقاضين	4.137	0.78	2	مرتفع
6	يمتلك المصلحين الأسريين القدرة على التعامل مع الأفكار المتضاربة التي يتم طرحها من قبل الأزواج المتقاضين لحل مشاكلهما	4.118	0.86	3	مرتفع
9	يمتلك المصلحين الأسريين مهارات التأثير والإقناع أثناء التعامل مع الأزواج المتقاضين	4.088	0.89	4	مرتفع
5	يمتلك المصلحين الأسريين المهارة اللازمة لشرح وتبسيط حلول المشكلات وأسبابها لدى الأزواج المتقاضين	4.013	0.85	5	مرتفع
8	يمتلك المصلحين الأسريين مهارات الاتصال والاستماع الفعال لفهم وتحليل أسباب المشاكل بين الأزواج المتقاضين وتحليلها	3.993	0.90	6	مرتفع
12	يمتلك المصلحين الأسريين مهارات التعامل مع الاختلاف في أنماط شخصيات الأزواج المتقاضين أثناء جلسات الإصلاح الأسري	3.930	0.94	7	مرتفع
7	يمتلك المصلحين الأسريين مهارات التوعية والإرشاد في حل المشكلات المؤدية للطلاق للأزواج المتقاضين قبل تفاقمها	3.874	0.83	8	مرتفع

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
2	يمتلك المصلحين الأسريين مهارات الحصول على المعلومات من الأزواج المتقاضين التي تفيد في وضع الحلول للمشاكل الأسرية المؤدية للطلاق	3.862	0.83	9	مرتفع
11	يمتلك المصلحين الأسريين مهارات الابتكار والتجديد في وضع الحلول التي تتفق مع تطور المشكلات الخاصة بالأزواج المتقاضين	3.674	0.87	10	متوسط
4	يمتلك المصلحين الأسريين القدرة على تعزيز السلوك الإيجابي لدى الأزواج المتقاضين	3.615	0.86	11	متوسط
10	يمتلك المصلحين الأسريين مهارات إقامة العلاقات المهنية مع الأزواج المتقاضين لفهم وتحليل مشكلاتهم الأسرية	3.604	1.01	12	متوسط
–	المستوى العام لامتلاك المصلحين الأسريين لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق لدى الأزواج المتقاضين	3.930	0.68	–	مرتفع

من النتائج في الجدول (7) يتضح أن المستوى الكلي لامتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق لدى الأزواج المتقاضين من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.930) بانحراف معياري (0.68)، أما على مستوى الإجابة على الفقرات فقد حققت (9) فقرات من أصل (12) مستوى مرتفعاً، ووفقاً لمستوى إجاباتهم نحو امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق لدى الأزواج ، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على هذه الفقرات بين (4.240–3.862).

أما الفقرات التي حققت مستوى إجابة متوسطة فقد تمثلت في الفقرات (11، 4، 10) وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على هذه الفقرات بين (3.674–3.604). ومن الملاحظ من النتائج أن فقرات هذا المحور قد حققت مستوى استجابات مرتفعة ومتوسطة ولم تحقق أي فقرة على مستوى منخفض.

ويتضح كذلك من متابعة قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على الفقرات أنها انحصرت بين (1.01–0.78) مما يشير إلى التجانس في إجابات عينة الدراسة على الفقرات بشكل عام.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما مستوى المعوقات التي تواجه دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق من وجهة نظر الأزواج المتقاضين في المحاكم الشرعية في المجتمع الأردني؟

للإجابة عن السؤال الثالث للدراسة تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب حسب الأهمية لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات المحور الثاني من أداة الدراسة، والجدول (8) يوضح النتائج.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق في المجتمع الأردني

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
4	التدخل السلبي لأهالي الأزواج المتقاضين في قضايا الطلاق	3.823	0.95	1	مرتفع
2	تدني مستوى الثقافة المجتمعية بأهمية دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق في المجتمع	3.729	1.06	2	مرتفع
1	ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لمكاتب الإصلاح الأسري في وضع برامج الارشاد والإصلاح الأسري الخاصة بمشكلة الطلاق	3.705	1.12	3	مرتفع
9	نظرة المجتمع السلبية للأزواج المتقاضين من مراجعي مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية	3.689	1.07	4	مرتفع
10	طول فترة الإجراءات النظامية المتعلقة بعملية الإصلاح الاسري للأزواج المتقاضين	3.595	1.12	5	متوسط
8	كثرة القضايا والنزاعات الأسرية التي تقدم لمكاتب الإصلاح الأسري يحد من قدرة مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق	3.559	1.17	6	متوسط
7	كثرة أعداد المراجعين لمكاتب الإصلاح الأسري يحد من قدرة مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق	3.551	1.05	7	متوسط
5	عدم تخصيص قاعات خاصة للإصلاح الأسري يشترك فيها الأزواج المتقاضين مع الأطراف الأخرى	3.492	1.15	8	متوسط

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الرقم	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
3	**قلة أعداد المصلحين الأسريين في مجال الإصلاح الأسري في مكاتب الإصلاح**	3.362	1.10	**9**	**متوسط**
6	**تعاطف بعض المصلحين العاملين في مكاتب الإصلاح مع أحد الأزواج المتقاضين دون الآخر**	3.229	1.13	**10**	**متوسط**
–	**المستوى العام معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين**	**3.573**	**0.95**	–	**متوسط**

من النتائج في الجدول (8) يتضح أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة نحو معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق لدى الأزواج المتقاضين قد جاء متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.573) بانحراف معياري (0.95)، أما على مستوى الإجابة على الفقرات فقد حققت (5) فقرات من أصل (10) فقرات على مستوى إجابة مرتفعة نحو معوقات دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق في المجتمع الأردني، وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على هذه الفقرات بين (3.689–3.823). أما الفقرات التي حققت مستوى إجابة متوسطة فقد تمثلت في الفقرات (10، 8، 7، 5، 3، 6) وقد تراوحت قيم المتوسطات الحسابية للإجابات على هذه الفقرات بين (3.229–3.595)، ومن الملاحظ من النتائج أن فقرات هذا المحور قد حققت مستوى استجابات مرتفعة ومتوسطة ولم تحقق أي فقرة مستوى منخفضاً. ويتضح كذلك من متابعة قيم الانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على الفقرات أنها انحصرت بين (95.0–1.17) مما يشير إلى التجانس في مستوى إجابات عينة الدراسة على فقرات هذا المحور بشكل عام.

مناقشة النتائج

يتناول الجزء التالي من الدراسة مناقشة للنتائج التي تم التوصل لها، وبالشكل التالي:

أولاً: أشارت النتائج إلى أن المستوى العام لدور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق من وجهة نظر الأزواج المتقاضين في المجتمع الأردني قد جاء مرتفعاً، وتشير هذه النتيجة الى وجود أهمية كبيرة ودور محوري وهام لمكاتب الإصلاح الأسري في الحد من مشكلة الطلاق في المجتمع الأردني، وأن دورها يرتقي للمستوى المأمول والمطلوب وفقا لرسالتها وأهدافها. فقد اتضح من النتائج أن دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق قد تمثل بدرجة مرتفعة في استخدامها للطرق الودية لحل الخلافات بين الأزواج المتقاضين قبل وصولها للمحاكم، وفي اسهامها في عدم تفاقم النزاعات بين الزوجين في الأسرة، واعتمادها لمبدأ التحكيم بين الأزواج المتقاضين، واسهامها في زيادة وعي الأزواج المتقاضين بخطورة الطلاق وآثاره على الأسرة، وفي اعتمادها لمبدأ السرية في المداولات والإجراءات للمحافظة على خصوصية الأزواج المتقاضين، وفي اعتمادها على الأشخاص من ذوي الخبرة في الإصلاح الأسري، وفي دورها في حماية حقوق الأزواج المتقاضين في الأسرة ، وتفسر الدراسة هذه النتائج إلى عدد من العوامل، والتي من أهمها وجود منهجية واضحة

وخطط شاملة لدى مكاتب الإصلاح الأسري للتعامل مع قضايا الإصلاح الاسري وبشكل خاص مشكلة الطلاق في المجتمع الأردني، وكذلك إلى المهنية العالية والمستوى الرفيع للعاملين في هذه المكاتب وللمهارات وللخبرات التراكمية التي اكتسبوها من خلال تعاملهم مع عدد كبير من القضايا الأسرية، ويمكن تفسير هذه النتائج وفقا لنظرية الدور الاجتماعي، من حيث ما يجب أن تضطلع به مكاتب الإصلاح الأسري من دور إصلاحي في المجتمع، يسهم بشكل مباشر في تحديد أداء أدوار الزوجين بالأسرة بصورة سليمة. ووفقا للنظرية الوظيفية فإنه يجب الاهتمام بدور مكاتب الإصلاح الأسري كنسق فرعي في المجتمع في الحد من مشكلة الطلاق لتحقيق الاستقرار والتوازن في المجتمع. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع العديد من الدراسات السابقة، فقد توافقت النتائج مع دراسة (السليمي، 2021) ولاتي أظهرت نتائج هذه الدراسة أن دور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجية في المملكة العربية السعودية جاء بمستوى مرتفع، وتتوافق النتائج مع دراسة (العقيلي، 2021) التي أظهرت وجود دور كبير لمكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري في الحد من المشكلات الأسرية وفي تقليل نسب الطلاق في المجتمع الأردني. وتتوافق النتائج مع دراسة (بصبوص، 2019) التي أظهرت أهمية دور مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية في تقديم التوعية والمشورة للأطراف المتنازعة دون اللجوء إلى القضاء.

ثانياً: أشارت النتائج إلى أن مستوى امتلاك المصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري لمهارات حل المشكلات الأسرية المؤدية للطلاق لدى الأزواج المتقاضين من وجهة نظر عينة الدراسة قد جاء مرتفعاً، وتشير هذه النتيجة الى وجود أهمية كبيرة ودور محوري وهام للمصلحين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من مشكلة الطلاق في المجتمع الأردني، وأن دورهم يرتقي للمستوى المأمول والمطلوب. فقد اتضح من النتائج أن المصلحيين الأسريين يمتلكون وبدرجة مرتفعة المهارات اللازمة لتقييم حجم المشكلات المؤدية للطلاق بين الأزواج المتقاضين وإمكانية حلها، ولديهم المهارات الخاصة بتهدئة النزاعات الأسرية المؤدية للطلاق بين الأزواج المتقاضين، والقدرة على التعامل مع الأفكار المتضاربة التي يتم طرحها من قبل الأزواج المتقاضين لحل مشاكلهما، ويمتلكون مهارات التأثير والإقناع أثناء التعامل مع الأزواج المتقاضين، ولديهم المهارات اللازمة لشرح وتبسيط حلول المشكلات وأسبابها لدى الأزواج المتقاضين، ويمتلكون مهارات الاتصال والاستماع الفعال لفهم وتحليل أسباب المشاكل بين الأزواج المتقاضين وتحليلها. وبالإشارة للنتائج السابقة يمكن أن نصف دور الأخصائي الاجتماعي داخل الأسرة بالوسيط الذي يكون على درجة كبيرة من الحيادية وذلك بغرض مشاركته للزوجين فيما يقود للتخلص من الخلافات التي تسود بداخلها، ومن خلال عملية التوسط يتجاوز الأخصائي عملية تطبيق المهارات والأساليب إلى عملية الفهم المتكاملة والشاملة للهدف والتأثير الذي يمكن أن تحدثه عملية التدخل المهني.

وتأتي أهمية تحديد مستوى المهارات التي يمتلكها المصلحين الأسريين في الحد من مشكلة الطلاق لانهم يشكلون الركن المهني في العملية الإصلاحية، وهذا الركن يتمثل في تدخل الأخصائي الأسري ومشاركته في حل المشكلات الأسرية من خلال الحوار الهادف إلى إعادة التوازن في العلاقات الأسرية والاتحادات بين أفرادها وإعادة تركيب الأسرة إن احتاجت لذلك، ولا يقتصر دور الاخصائي الأسري على حل المشكلات الأسرية والحد من الطلاق فقط بل أن دوره كركن أساسي يمتد نحو التعاون مع الأطراف الأخرى والمؤسسات ذات العلاقة لتسهيل عملية إيجاد الحلول المشتركة للمشاكل الأسرية، وتجدر الإشارة إلى أن أهمية المهارات التي يمتلكها المصلح الأسري والتي لها أثر حاسم في نجاح عملية الإصلاح، وفي التقبل الاجتماعي لشخصية المصلح الأسري، والذي يجب أن يتمتع بالعديد من الخصائص والتي منها المرونة والفهم العميق للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها الأسر، ومن جانب آخر فإن ارتفاع وكثرة قضايا الطلاق التي تزامنت مع الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأسر تتطلب تطوير مهارات المصلحين الأسريين لنجاح عملية الإصلاح والحد من مشكلة الطلاق في المجتمع. وتلتقي نتائج الدراسة جزئياً مع دراسة (الروسان، 2019) والتي هدفت إلى معرفة دور مرشدي الإصلاح الأسري ومدى تمكنهم من المهارات الإرشادية في التعامل مع المشكلات والأزمات في المحاكم الشرعية، وأظهرت

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

نتائج الدراسة أن درجة امتلاك مرشدي الإصلاح الأسري لمهارات التأثير والإقناع أثناء التعامل مع الأزواج المتقاضين جاءت بدرجة مرتفعة.

ثالثاً: أشارت النتائج إلى أن المستوى العام للمعوقات التي تواجه دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق من وجهة نظر الأزواج المتقاضين في المجتمع الأردني قد جاء متوسطاً، وقد اتضح من النتائج أن من أهم المعوقات التي تواجه دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق والتي جاءت بمستوى مرتفع تتمثل في التدخل السلبي لأهالي الأزواج المتقاضين في قضايا الطلاق، تدني مستوى الثقافة المجتمعية بأهمية دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق في المجتمع ، ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لمكاتب الإصلاح الأسري في وضع برامج الارشاد والإصلاح الأسري الخاصة بمشكلة الطلاق ، ونظرة المجتمع السلبية للأزواج المتقاضين من مراجعي مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية، وبينت النتائج أن من المعوقات التي تواجه دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من الطلاق والتي جاءت بمستوى متوسط تتمثل في طول فترة الإجراءات النظامية المتعلقة بعملية الإصلاح الاسري للأزواج المتقاضين، وفي كثرة القضايا والنزاعات الأسرية التي تقدم لمكاتب الإصلاح الأسري، وكثرة أعداد المراجعين لمكاتب الإصلاح الأسري، وعدم تخصيص قاعات خاصة للإصلاح الأسري يشترك فيها الأزواج المتقاضين مع الأطراف الأخرى، وقلة أعداد المصلحين الأسريين في مجال الإصلاح الأسري في مكاتب الإصلاح، وأخيرا وتعاطف بعض المصلحين العاملين في مكاتب الإصلاح مع أحد الأزواج المتقاضين دون الآخر. وتفسر الدراسة هذه النتائج إلى عدد من العوامل، والتي من أهمها كثرة القضايا الأسرية التي تحال لمكاتب الإصلاح الأسري للتعامل مع قضايا الطلاق في المجتمع الأردني، وكذلك إلى نقص أعداد المصلحيين الأسريين العاملين في مكاتب الإصلاح مقارنة بعدد القضايا الأسرية التي يتم التعامل معها في ظل التحديات المعاصرة للأسرة الأردنية، وكذلك إلى محدودية الموارد والمخصصات المادية المتاحة لمكاتب الإصلاح الأسري، ويرى الباحثان أن مستوى هذه المعوقات لا تشكل مشكلة كبيرة تواجه عمل مكاتب الإصلاح فيما يتعلق بدورها المحوري في مجال الإصلاح الأسري والحد من مشكلة الطلاق في المجتمع الأردني، حيث يمكن تجاوز هذه المعوقات من خلال زيادة الاهتمام ببيئة الإصلاح الأسري، وفي زيادة أعداد المصلحيين الأسريين في مكاتب الإصلاح، وزيادة الوعي المجتمعي بالآثار السلبية لمشكلة الطلاق على الأبناء والمجتمع مستقبلاً، وفي ضوء نظرية الإصلاح فإنه من الواجب على مكاتب الإصلاح القضاء على جميع المعوقات التي تواجهها في دورها في حل المنازعات الأسرية المؤدية للطلاق، وأن تتضمن التحليل الواقعي لهذه المعوقات لتعزيز دورها في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والشخصية للزوجين في الأسرة. وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع نتائج دراسة (العقيلي، 2021) التي أظهرت نتائجها وجود بعض المعوقات التي تحد من قدرة المراكز على إتمام عملها ومنها سوء البنية التحتية لمكاتب الإصلاح الأسري، وفصل مكاتب الإصلاح والتوافق الأسري عن مباني المحكمة، كما أظهرت أن زيادة أعداد المراجعين يحد من كفاءة العمل في المكاتب. كما تتوافق النتائج مع دراسة (الروقي ، 2021) والتي أوضحت أن أكثر المعوقات التي تواجه واقع الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي هي المعوقات المادية، ونقص أعداد العاملين في مراكز الارشاد الأسري. كما تتوافق النتائج مع دراسة (الكباريتي، 2019) والتي أظهرت أن مستوى المعوقات التي تواجه مراكز الإصلاح الأسري في عمان جاءت بدرجة متوسطة، وأن من أهم هذه المعوقات تتمثل في ضعف الإمكانيات المادية المتاحة لمكاتب الإصلاح الأسري، وكثر أعداد المراجعين. كما بينت دراسة (هاشم، 2019) أن من المعوقات التي تواجه مكاتب الارشاد الأسري في سلطنة عمان تتمثل في قلة الوعي بخدمات الإرشاد الأسري واتجاه الزوجين في الأسر المتنازعة إلى الطرق التقليدية لحل المشكلات بدلا من الاستفادة من الخدمات الإرشادية التي تقدمها مكاتب الإرشاد الأسري.

التوصيات:

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1) تفعيل دور وسائل الاعلام في نشر الوعي وبيان أهمية مكاتب الإصلاح الأسري في المحاكم الشرعية ودوها في الحد من المشكلات الأسرية في المجتمع.
2) تعزيز قدرات ومهارات المصلحين الأسريين في مجال الابتكار والتجديد في وضع الحلول التي تتفق مع تطور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني، وتعزيز السلوك الإيجابي لدى الأزواج المتقاضين، وذلك من خلال إشراكهم بالدورات التدريبية الخاصة بذلك.
3) انشاء المزيد من مكاتب الإصلاح الأسري في التجمعات السكانية في المملكة الأردنية الهاشمية، لتقليل الضغط على المكاتب الموجودة، ولزيادة كفاءة مكاتب الإصلاح الاسري في حل النزاعات الأسرية المؤدية للطلاق.
4) إجراء المزيد من الدراسات الاجتماعية لتحديد العوامل المؤدية للطلاق في المجتمع الأردني، لإيجاد حلول لها بما يتوافق مع دور مكاتب الإصلاح الأسري في الحد من مشكلة الطلاق في المجتمع.
5) زيادة التعاون والتنسيق بين مكاتب الإصلاح الأسري والمؤسسات المجتمعية الأخرى في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الأسر في المجتمع الأردني.

قائمة المراجع

أ- المراجع العربية

بصبوص، فوزية سالم مبارك (2019) **التدابير الشرعية الوقائية للحد من وقوع الطلاق على ضوء واقعه في المحاكم الشرعية الأردنية مكاتب الإصلاح الأسري نموذجا**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

الجولاني، فاديه عمر (2014) **التغير الاجتماعي، مدخل النظرية الوظيفية لتحليل التغير**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

دائرة قاضي القضاة، (2013) النظام رقم (17) لعام (2013) الخاص بمكاتب الإصلاح والتوفيق الأسري والمنشور بالجريدة الرسمية رقم (5209) تاريخ 2013/2/28 في المادة (13)

دائرة قاضي القضاة، (2013) **إحصائيات حول الطلاق في المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان، الأردن.

الروسان، عمر أحمد (2019) مدى **امتلاك مرشدي الإصلاح الأسري للمهارات الإرشادية في التعامل مع الأزمات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الروقي، مها بنت عطا الله بن عبد الهادي (2021) **واقع الإرشاد الأسري في المجتمع السعودي: دراسة وصفية على عينة من ممارسي الإرشاد الأسري في مدينة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

الريان، يعقوب محمد صالح (2020) **الإصلاح الأسري في التشريعات الأردنية وأثره في الأمن المجتمعي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.

سالم. سماح سالم و جادو. جمال عبدالحميد (2015م) **الإرشاد الاجتماعي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، عمان، الأردن.

السلمي، نجلاء دخيل الله (2021) دور الإصلاح الأسري في حل الخلافات الزوجية بالسعودية، **مجلة جامعة الإسراء للعلوم الإنسانية**، العدد (11)، 27-54.

السيد، عطية عبدالحميد (2004م). **نظريات ونماذج تطبيقية في طريقة العمل مع الجماعات**، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط1.

الشتا. السيد علي (2014). **نظرية الدور والمنظور الظاهري لعلم الاجتماع**، دار الاشعاع الفنية، ط 2، الإسكندرية، مصر.

شوامرة. نادر طالب (2014م). **علم النفس الاجتماعي** دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط1.

العزة، سعيد حسين (2019) الإرشاد والإصلاح الأسري، نظريات وأساليبه العلاجية، مكتبة دار الثقافة، عمان، الأردن.

العقيلي، آمنة إرشيد محمود (2021) **دور مكاتب الإصلاح والوساطة والتوفيق الأسري في الأردن في الحد من النزاعات الأسرية من وجهة نظر العاملين بها**، مجلة دراسات – علوم الشريعة والقانون، مج 48، ع2، الجامعة الأردنية، الأردن.

الغامدي، عبد العزيز محمد (2020) **دور الأخصائي الاجتماعي في الحد من ارتكاب الجرائم الأسرية في منطقة مكة المكرمة**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الكباريتي، منى مشهور (2019) **المشكلات الزوجية وعلاقتها بالتوافق الزواجي لدى مراجعي مراكز الإصلاح الأسري في عمان**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.

كريب. إيان (1999م). النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسني غلوم ومحمد عصفور، عالم المعرفة، **سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، العدد 244، الكويت.

معتوق، جمال (2014) **مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، أهم النظريات المفسرة للجريمة والانحراف**، دار الكتاب الحديث، مسقط، سلطنة عمان.

هاشم، منيرة عبد الله (2019) الوعي بخدمات الإرشاد الأسري دراسة ميدانية على عينة من محافظة مسقط والباطنة شمال، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، مج10، ع1، جامعة السلطان قابوس، عمان.

الوريكات، عايد (2013). **نظريات علم الجريمة**، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، عمان، الأردن.

العدد واحد وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – آذار – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

ب- المراجع الأجنبية:

Aykers. Roland (2000) **Criminological Theories: Introduction and Evaluation**, 3rd Edition, Roxbury publishing Company

Ringwalt K, & R. Ringwalt (2003). Effect Of Parenting Father Absence And Affiliation with Delinquent Behavior Among African American Male Adolescents, **Adolescence**,. Vol 38 No 149 PP. 15-20.

Parsons, Talcott (1967) **Aparadign For The Analysis of Social Systems and change,** The Free Press, New Y

"The role of family Reform Offices in Reducing Divorce from the Perspective of Litigant Spouses in the Sharia Court in the Jordanian Community"

Researchers:

Ahmad Nasir Al-Mawajdeh

Dr. Wala' Al-Sarayreh

Abstract:

This study mainly aimed at identifying the role of familyandreconciliation and reform offices in reducing and preventing family conflicts and divorcein the Jordanian community as well as identifying the extent to which family reformers, working in family reform offices, have the skills of solving family issues leading to divorce, and identifying the obstacles facing family reform offices in reducing and preventing family conflicts and divorce in the Jordanian community.

In order to achieve the study objectives, the study used the social survey approach by sample, and the questionnaire was used as the study instrument for data collection. The study sample consisted of (254) male and female spouses selected from the litigant spouses in the Jordanian Sharia courts and those attending family reform offices in all the provinces of the Hashemite Kingdom of Jordan.

The results showed that the overall level for the role of family reform offices in reducing divorce from the perspective of litigating spouses in the Jordanian community was high, with an average mean of (3.844). The results revealed that the overall level to which family reformers working in family reform offices have the skills of solving family problems leading to divorce among litigating spouses from the perspective of the study sample individuals was high, with a mean of (3.930). The results revealed that the overall level for the obstacles facing the role of family reform offices in reducing divorce among the litigating spouses was medium, with a mean of (3.573).

The study recommended the necessity of activating the role of means of media in disseminating awareness and demonstrating the importance of family reform offices in the Sharia courts and their role in reducing divorce in the community, in addition to the necessity of increasing cooperation and coordination between family reform offices and other societal institutions in finding solutions for the socio-economic problems facing families in the Jordanian community.

Key words: Family reform offices, Divorce, Family reformers.